



مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (21) - العدد الرابع - أكتوبر 2020



استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية

National Security Strategy
of People's Republic of China

(إعداد الباحث)

سيد محمود على غنيم

مرشح لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية

إشراف

أ.د. جمال على زهران

أ.م.د. وئام السيد عثمان

أستاذ العلوم السياسية المتفرغ
ورئيس قسم العلوم السياسية الأسبق
كلية التجارة - جامعة بورسعيد

أستاذ مساعد العلوم السياسية
وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
كلية التجارة - جامعة بورسعيد

ملخص البحث

"استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية"

هدفت الدراسة إلى توضيح ما توصل إليه الباحث من ملامح ومؤشرات توضح استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية وما تتضمنه شارحاً طرق حصوله على هذه المؤشرات ومدى مصداقيتها وصولاً إلى تحليل ما توصل إليه من معلومات في محاولة لوضع محاور إرتكاز لفهم وتحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة وروسيا والمنطقة العربية.

تناول المبحث الأول "استراتيجيات الصين الشعبية" بدءاً بالتمهيد لها بتوضيح رؤية الرئيس الصيني وتوضيحه لمفهوم الأمن القومي وإجراءات الحفاظ عليه، مشيراً لمصطلح "مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية" والتعرض لعدة وثائق وكتب وأوراق سياسية صينية ودراسات لمراكز أبحاث دولية في محاولة لتوضيح استراتيجية الأمن القومي للصين التي لم يتم نشرها رسمياً بأي وسيلة، ثم استراتيجية الصين العسكرية وما تلاها من وثائق سياسة.

أما المبحث الثاني "تحليل استراتيجيات والسياسة الخارجية الصينية" فقد تعرض لسياسة الصين مع تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ومواقف الصين تجاه الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا. ومساعي الصين نحو عالم متعدد الأقطاب، وتبنى الصين سياسة "الدبلوماسية الاقتصادية" لتعزيز القوة الناعمة. كل ذلك لتأكيد أن الصين قوة غير إمبريالية تسعى لاحترام سيادة الدول على أراضيها وعدم التدخل في شؤونها.

وخلصت الدراسة إلى أن الصين تسعى لأن تصبح قوة عظمى تدريجياً، وذلك بالسيطرة على محيطها الإقليمي بشرق آسيا ثم التمدد عالمياً من خلال المشاريع الاقتصادية العملاقة دون منافسة مباشرة أمام الولايات المتحدة.

الكلمات المفتاحية

استراتيجية	الأمن القومي	الصين	الحزام والطريق	قوة عظمى
------------	--------------	-------	----------------	----------

(Summary of the Research Idea)
National Security Strategy of People's
Republic of China (PRC)

The aim of the research is clarify features and indicators that the researcher had reached in terms of the national security strategy of PRC and what it contained, explaining the methods of obtaining these indicators and the extent of their credibility, leading to an analysis of the information gained in an attempt to establish pivots for understanding and analyzing Chinese foreign policy towards the United States and the Arab region.

The first topic deals with "People's Republic of China Strategies" starting with the introduction, clarifying the vision of the Chinese President and his clarification of the concept of national security and the measures to preserve it, referring to the term " A Community with Shared Future for Mankind" and reading several Chinese documents, books and policy papers by international research centers in an attempt to clarify China's national security strategy Which has not been officially published by any means, then China's military strategy and official policy documents.

The second topic, "Analysis of Chinese Foreign Policy and Strategies," dealt with China's policy with the assumption of US President Donald Trump and China's stances towards the United States, Russia and Europe. Also, China's endeavors towards a multi-polar world, China adopts a policy of "Economic Diplomacy" to enhance soft power. All

these are to confirm that China is a non-imperial power that seeks to respect the sovereignty of states over its territories and not interfere in its affairs.

The research concluded that China is seeking to gradually become a great power, by managing relations with its regional neighboring states surroundings in East Asia region, then expanding globally through giant economic projects, avoiding direct rivalry against the United States.

Key words

Strategy	National security	China	Built and Road	Great Power
-----------------	--------------------------	--------------	-----------------------	--------------------

مقدمة:

على مدار التاريخ ظلت الصين دولة مهمة في النظام الدولي، بفضل قوتها الكامنة الكبيرة: المساحة الكبيرة والموارد الضخمة والتعداد السكاني الضخم. لكن أهميتها بالنسبة للسياسة الدولية قد ازدادت بشكل كبير منذ عام 1978 عندما وضعت إصلاحات السوق التي بدأها دنغ شياو بينغ الصين في مسار عمل يمكن أن يحول بسرعة إمكاناتها الكامنة إلى قوة فعلية. هذه العملية مهمة ليس فقط لأنها تعد بالتحول الداخلي لإحدى أقدم الحضارات في العالم ولكن أيضاً لأنها، إذا اختتمت بنجاح، يمكن أن تؤدي إلى انتقال جذري في السلطة داخل النظام الدولي. الاهتمام المتزايد والمشاركة في الشرق الأوسط هي مظاهر الاعتماد المتزايد على موارد الطاقة من المنطقة والجهود الصينية "للتوجه غرباً" إلى آسيا الوسطى وخارجها. مع إعلان الرئيس الصيني شي جين بينغ رسمياً مبادرة الحزام والطريق في سبتمبر 2013، تم وضع استراتيجية بكين للشرق الأوسط تحت جهد كبير وطموح للغاية لبناء الحزام البري والطريق البحري الذي يربط الصين بالشرق الأوسط وما بعده. (BOLT and GARY, 2007)

ويبدو أن الصين قد اعتمدت استراتيجية سميت بـ "التنين الحذر" تجاه المنطقة، سعياً لحماية مصالحها المتنامية في المنطقة من خلال تجنب العمل بجد في صراعات الشرق الأوسط. على الرغم من أن بكين تركز في المقام الأول على الأمن الداخلي وكذلك استقرار محيطها المباشر، وخاصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى إلا أنها تريد حرية التصرف من الناحية العالمية لأنه بعض مناطق العالم أكثر أهمية من مناطق أخرى. (SCOBELL and NADER 2016)

وأحد أهم مبادئ السياسة الخارجية للصين هو "عدم التدخل". وتتمثل المصالح الرئيسية للصين في الشرق الأوسط في أمن الطاقة، والطموحات الجيوستراتيجية، والروابط الخارجية بالاستقرار الداخلي، وتعزيز وضع القوى العظمى. وتتمثل أهداف بكين في ضمان الوصول إلى الطاقة وغيرها من الموارد، وتحقيق التوازن بين الولايات المتحدة ولكن ليس صدام مباشر. "سيظل الشرق الأوسط أكبر مصدر لواردات الصين من النفط، وهذا هو مناط الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين". من المؤكد أن البترول عنصر أساسي في علاقات الصين الثنائية مع كل من المملكة

العربية السعودية وإيران. الصين تستهدف أيضا الغاز الطبيعي والسلع. بالإضافة إلى ذلك، تسعى بكين بنشاط إلى فرص الاستثمار والحصول على عقود لمشاريع البنية التحتية والوصول لأسواق جديدة للمنتجات الصينية في الشرق الأوسط. وتعتبر مبادرة الحزام والطريق، التي كان يشار إليها باسم (حزام واحد وطريق واحد - One Belt & One Road) والتي أطلقها شي جين بينغ رسمياً في عام 2013 شاملة، ويبدو أنها تشمل جميع أنواع النشاط الاقتصادي والمشاركة في المنطقة من قبل حكومة الصين الشعبية، (Ibid, SCOBELL and NADER 2016) إلى أن تم تعديل اسمها إلى (مبادرة الحزام والطريق - "BRI" Belt and Road Initiative). الملحق رقم(1) يتضمن مقارنة توضيحية بين المبادرات الاستراتيجية العالمية التي شملت منطقة الشرق الأوسط وهي (الشرق الأوسط الكبير الأمريكية - إندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة الأمريكية/اليابانية - الحزام والطريق الصينية).

وتحاول بكين إحياء "طريق الحرير" من خلال إنشاء استراتيجية جديدة ونظام متكامل لنقل الطاقة بين آسيا والشرق الأوسط. دفع تعطش الصين المتزايد لموارد الطاقة بكين إلى تحسين الوسائل العسكرية لحماية خطوطها البحرية للنقل، والتي تمتد من الموانئ البحرية الصينية إلى منطقة الخليج والقرن الأفريقي. مما لا شك فيه أن هذه السياسات التي تتبعها بكين تهدف إلى تنمية قواها الشاملة وزيادة احتياطياتها النفطية الاستراتيجية من أجل تحسين قدرتها التنافسية إذا حدث في يوم ما نزاع عسكري مع الولايات المتحدة. (SALMAN and GEERAERTS 2015) ترى مؤسسة "رند" الأمريكية أن بكين حريصة بشكل خاص في الضغط بهدوء لضمان عدم تعبير أي حكومة في الشرق الأوسط عن الدعم الرسمي للإيوغوريين في الصين الشعبية أو السماح بانتقاد الرأي العام للسياسات أو الإجراءات الصينية تجاه الإيوغور. (Ibid, SCOBELL and NADER 2016)

في المقابل وحسب "مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية" بشنغهاي، فإن الصين لا تعتبر نفسها قوة إمبريالية، وأنها ليس لها تاريخ في قمع الدول، ولا تسعى حالياً لاستغلال الدول النامية. وخلال السنوات الأخيرة، أصبحت حماية الرعايا الصينيين في الخارج تمثل أولوية للصين، حيث تُعد سلامة المواطنين الصينيين في الخارج مكوناً رئيسياً لمصالح الصين الخارجية وهو نوع



من الاهتمام القومي المتزايد. إن رغبة بكين في أن يُنظر إليها كقوة عظمى من جانب الدول الأخرى والشعب الصيني على حد سواء، قد أدت أيضاً إلى زيادة المشاركة العسكرية الصينية في الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية. يمثل الاستعداد والقدرة على استخدام القوات العسكرية في المنطقة خروجاً مثيراً عن المواقف السابقة، حيث رفضت الصين التورط مباشرة في المشكلات الإقليمية. وتسعى الصين إلى ضمان الهدوء المحلي في الداخل، وللمساهمة في تحقيق ذلك، فإن الهدف الأساسي هنا هو مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج، وهو أمر تراه الصين أساسياً وليس متعلقاً بالذات بالمسلمين الصينيين والإيويغور.

وبينما كانت بكين في الماضي تميل إلى اعتبار الدبلوماسية والاقتصاد قضيتين منفصلتين، فمنذ عام 2000، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية متزايدة الأهمية في السياسة الخارجية الصينية. تم تعريف المفهوم الصيني للدبلوماسية الاقتصادية على أنه استخدام سياسات التجارة والاستثمار والتمويل لدعم أغراض الصين الدبلوماسية والسياسية والاستراتيجية، ويركز على تأمين الموارد وتوسيع أسواق التصدير وتعزيز القوة الناعمة للنهوض بالنمو الاقتصادي للصين.

(CHAZIZA, 2019)

أولاً: موضوع الدراسة:

"استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية" مع الوضع في الاعتبار أنه ليس هناك نسخة رسمية موثقة منشورة لوثيقة استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية. ويتناول موضوع الدراسة التمهيد لاستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية والإصدارات التي تناولت موضوعات تمس الأمن القومي للصين الشعبية والاستراتيجية العسكرية الصينية (2015) ووثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية (2016)، والسياسات العامة للصين الشعبية، وهو ما سيتم توضيحه من تناول الدراسة خلال مبحثين رئيسيين.

المبحث الأول: استراتيجيات الأمن القومي للصين الشعبية، ويتناول استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية والاستراتيجية العسكرية الصينية وسياسة الصين تجاه المنطقة العربية. المبحث الثاني: تحليل الاستراتيجيات والسياسة الخارجية الصينية، ويتناول ملخص السياسة الخارجية الصينية وتحليل استراتيجيات الصين الشعبية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يمكن بلورة أهداف الدراسة فيما يلي:

1- التوصل لشكل متفق عليه لوثيقة استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، والعمل على دراستها وتحليلها.

2- دراسة وتحليل الاستراتيجية العسكرية ووثيقة سياسة الصين الشعبية للمنطقة العربية.

3- دراسة وتحليل السياسات الصينية.

ثالثاً: أهمية الموضوع:

تعود أهمية الدراسة إلى اعتبارين (موضوعي، وشخصي):

الاعتبار الموضوعي: الناحية الموضوعية وتمثل في الأهمية العلمية، والأهمية العملية كما يلي:

1- الأهمية العلمية تتمثل في:

أ - أنها استكمال للدراسات التي أجريت في مجال العلوم السياسية، والعلاقات الدولية.



ب- تقديم رؤية الباحث من خلال نتائج اطلاعه على المصادر الدولية التي تناولت الموضوع وكذا وجهة نظر المتخصصين بالصين الشعبية حول استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية ووثائق الاستراتيجيات والسياسات الأخرى الصادرة في إطار الموضوع.

2- الأهمية العملية تتمثل في:

أ- التوصل إلى صياغة موضوعية لاستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية.
ب- وضع تحليل شامل لاستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية يصنع تصور منطقي للعلاقات الدولية والإقليمية الصينية.

الاعتبار الشخصي، ويتمثل في:

دعم الباحث في مشاركاته الدولية القائمة حالياً بالمشروعات البحثية القومية بالتعاون مع الجانبين الصيني والياباني في "مبادرة الحزام والطريق" وفي "استراتيجية إندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة".

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

التساؤلات الرئيسية: تتركز تساؤلات الدراسة في السؤال الرئيسي وهو:

كيف تشكل الاستراتيجيات والسياسات الصينية الصادرة خلال الفترة (2011-2017) مصالحها القومية على الصعيدين الدولي والإقليمي في المنطقة العربية؟

وفي إطار هذا التساؤل الرئيسي، يمكن الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما مدى تأثير استراتيجيات وسياسات الصين الشعبية الصادرة خلال الفترة (2011 -

2017) على علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في المنطقة العربية؟

2- كيف تحقق الصين الشعبية مصالحها في المنطقة العربية؟

خامساً: الإطار الموضوعي والزمني للدراسة:

يمكن بلورة الإطار الموضوعي والزمني للدراسة كما يلي:

1- الإطار الموضوعي:

دراسة وتحليل استراتيجية الأمن القومي والاستراتيجية العسكرية الصينية وبما يحقق المصالح

القومية الصينية أمام الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

2- الإطار الزمني:

الفترة من عام 2011م إلى عام 2017م. حيث تشير البداية إلى اندلاع الثورات العربية في يناير 2011م، ونهاية الدراسة بنهاية عام 2017م، حيث إن السنوات السبع الأولى عقب اندلاع الثورات قد تم خلالها إصدار كافة وثائق الاستراتيجيات السياسية والعسكرية ووثائق السياسات للصين الشعبية، كما شهدت هذه الفترة الكثير من التفاعلات والأحداث والتطورات السياسية والأمنية التي أثرت على تلك الاستراتيجيات والسياسات تجاه المنطقة العربية.

سادساً: الدراسات السابقة:

مقارنة بالدراسات السابقة، حرص الباحث على وضع رؤية متوازنة أكثر اقتراباً من الواقع الصيني، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

1- دراسة بعنوان "السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي"، للباحث "دكتور/ عمار شرعان"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين - ألمانيا، عام 2017:

أ - أهداف الدراسة:

دعوة الباحثين والمهتمين بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط، وتبادل الآراء والخبرات بين الباحثين، ومحدودية المواد البحثية التي تتحدث عن السياسة الخارجية الصينية بعد الربيع العربي، إضافة علمية للدراسات في مجال العلاقات الدولية.

ب - الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمد الباحث على (المنهج الوصفي - المنهج الإحصائي - مناهج الدراسات المستقلة).

ج - الاستنتاجات:

الصين لم تصبح قابلة بالوضع العالمي في ظل تقاعس وانعزال الولايات المتحدة، مما أدى إلى ظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية بطرحها مبادرة الحزام والطريق إلى جانب تعظيمها وتحديثها لقواتها المسلحة، ليس بغرض سباق التسلح مع الولايات المتحدة ولكن لحفظ الأمن القومي الصيني. وقد تميزت السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الأوسط بالتطور المتناسب طردياً مع المتغيرات الحاصلة على الساحة الدولية وأهدافها في تحقيق الأمن



القومي والسلام العالمي بانتهاج سياسة العمل الدولي المشترك. ونجد اهتمام الصين بتطوير واستدامة علاقاتها السياسية والاقتصادية والتجارية، وبمجال النفط والطاقة، والعمل على تطوير علاقات ثقافية ذات البعد الحضاري القائم بزيادة مستوى التبادل، في ظل سياسة برجماتية بدون الدخول في أي صراعات داخلية وإقليمية.

سابعاً: الإطار المنهجي للدراسة:

من أجل تحقيق التكامل المنهجي، وتوخى المزيد من الدقة، والموضوعية وصولاً للنتائج تستخدم الدراسة تطبيق منهج بحثي طبقاً للهدف الأساسي الذي تسعى إليه الدراسة. فقد اتبعت الدراسة إطاراً منهجياً متكاملاً، وهو ما توصى به الدراسات الحديثة، فقد اعتمدت الدراسة على:

1- المنهج الوصفي التحليلي:

إن اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي يتضح بصورة جلية لدى قيام الباحث برصد تطور السياسات والاستراتيجيات بشأن الأمن القومي في المنطقة العربية، ومراحل تطورها والقضايا الإشكالية بينهما وأبعاد هذه العلاقات، وكذا لدى قراءة وتحليل واقع القوة الاقتصادية والأيدولوجية والعسكرية المتنامية للصين الشعبية.

2- أداة المقابلة لجمع المعلومات: (سرحان، 2015)

تعتبر المقابلة كوسيلة مساعدة في الدراسة، تتسم بالمرونة النسبية عن الأدوات البحثية الأخرى في تجميع البيانات والمعلومات ذات الأهمية والارتباط بأهداف البحث من الأفراد المنتمين لجماعة الصفوة للتعرف على اتجاهاتهم أو خبراتهم ومواقفهم تجاه قضايا أو ظواهر معينة. وتستعين الدراسة بهذه الأداة البحثية من خلال إجراء الباحث: مقابلة مفتوحة مع أحد المسؤولين الصينيين المعنيين بقضايا الأمن القومي بحكم وظيفته مستشار مجلس الدولة للقوة الناعمة. وقد جاءت المقابلة في صورة مباشرة بالالتقاء المادي بهذه الشخصية في مقر عمل الباحث بأبوظبي بالإمارات العربية المتحدة. ولم يفت الباحث أعمال الضوابط والإجراءات العلمية المتبعة في الاعتماد على هذه الوسيلة في الحصول والوصول للمعلومات حيث يحتفظ بسجلات مكتوبة ومرئية لكل ما يتعلق بهذه المقابلة.

وقد لجأ الباحث لهذا النمط من المقابلات نظراً لما يوفره من مرونة مطلقة وحرية كبيرة للباحثين والمسئولين من التعبير عن آرائهم وتفضيلاتهم وتقييماتهم لأداء وفعالية استراتيجيات وسياسات الأمن القومي لبلادهم أو للدول المتعاونة أو المتنافسة معها، علاوة على التعرف على مقترحاتهم الخاصة بسبل وسياسات الحفاظ على الأمن القومي في المنطقة العربية. كما تستعين الدراسة أيضاً بنمط المقابلة المقننة، والتي تعتمد على توجيه أسئلة معينة بذاتها إلى بعض مسئولي وخبراء الأمن القومي.

ثامناً: أقسام الدراسة:

ولما كانت هذه الدراسة تسعى للإجابة على تساؤل رئيسي يتعلق بالإشكالية الرئيسية: كيف تشكل الاستراتيجيات والسياسات الصينية مصالحها القومية على الصعيدين الدولي والإقليمي في المنطقة العربية؟، وعلى ضوء طبيعة موضوع الدراسة ومقتضياته، تشمل هذه الدراسة فضلاً عن المقدمة مبحثان رئيسيان، وخاتمة حول نتائج الدراسة وأهم التوصيات:

يعرض المبحث الأول: استراتيجيات الصين الشعبية.

كما يعرض المبحث الثاني: تحليل الاستراتيجيات والسياسات الخارجية الصينية.

وتعرض الخاتمة: أهم النتائج، والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.



المبحث الأول

استراتيجيات الصين الشعبية

لم يتم نشر وثيقة استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية بأي وسيلة سواء ورقية أو إلكترونية. وقد قام الباحث بالبحث في الشبكة العالمية للإنترنت، والتواصل مع قسم الشؤون السياسية بسفارة الصين بأبوظبي، وكذا مع متخصصين دوليين من خلال شبكة علاقاته المهنية في ذات المجال، خاصة بدول شرق آسيا. وقد تم التوصل لعدة مصادر صينية مثل "الكتاب الأزرق حول الأمن القومي الصيني"، و"الإستراتيجية العسكرية للصين 2015"، و"الرؤية والإجراءات بشأن البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين، 2015" و"وثيقة سياسة الصين للدول العربية 2016"، و"الورقة السياسية لرئيس الصين شي جين بينغ التي قدمها خلال مؤتمر مجلس الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017"، و"البوابات الإلكترونية الرسمية" لوكالات "شينخوا" و"الشعب" ووكالة "سي سي تي في" الصينية باللغتين الإنجليزية والعربية. وكذا مصادر دولية عديدة أخرى كالدراسات والمقالات المنشورة بالبوابات الرسمية الإلكترونية لمؤسسة "رند" الأمريكية، وفورين بوليسي، وذي دبلومات ونيويورك تايمز، والمعهد الفنلندي للشؤون الدولية وغيرها.

وبناءً على نتائج الاطلاع على كافة المصادر التي تم ذكرها قام الباحث بوضع تصور مبدئي لاستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، ثم قام بعرضه على مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بشنغهاي، حيث قام الباحثون بالمركز بالمراجعة وموافاته بالنتائج، والتي استعان الباحث بها في هذا المبحث موضعاً باستفاضة ما تم الخروج به بشأن استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية. الملحق رقم (2) صورة من الخطاب الوارد من مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بشنغهاي.

أولاً: التمهد لاستراتيجية الأمن القومي للصين:

1- في يناير 2014، تم إنشاء لجنة الأمن القومي للحزب الشيوعي الصيني، وفي أبريل عقدت اللجنة اجتماعها الأول وأصدرت بياناً حول آفاق الأمن القومي الشاملة. ومهمة اللجنة هي أن ترفع مستوى التنسيق للأمن القومي، وأن تساعد في القرار الدبلوماسي، كما تقوم بعمل

الترتيبات الشاملة للحفاظ على الأمن القومي. وكان الهدف من الاجتماع هو معالجة المواقف الأمنية المحلية والدولية الأكثر تعقيداً من خلال تعزيز نظام واستراتيجية الأمن القومي ذي الخصائص الصينية" لضمان حمايته. وذكر رئيس اللجنة، شي جين بينغ، أنه يتعين على الصين على أن تسعى محلياً إلى التنمية والإصلاح والاستقرار، وأن تسعى دولياً إلى السلام والتعاون والمنفعة المتبادلة. وحدد الاجتماع عشر عناصر من الأمن، وهي أمن الحكم السياسي، والأراضي الوطنية، والشؤون العسكرية، والاقتصاد، والثقافة، والمجتمع، والمعلومات، والبيئة، والموارد الطبيعية، والأمن النووي. (Institute for Strategic Studies, 2015)

وأوضح "شي" خلالها بالتفصيل "رؤية الأمن القومي الشاملة" بقوله "إن أمن الشعب هو الهدف، والأمن السياسي هو الأساس، والأمن الاقتصادي هو القاعدة، والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات، والأمن الدولي هو الدعم. وينبغي للصين أن تركز بنفس القدر على الأمن الخارجي والداخلي، والأمن الإقليمي وأمن المواطنين، والأمن التقليدي وغير التقليدي، وقضايا التنمية، فضلاً عن أمن الفرد والأمن الاجتماعي. فعلى المستوى الداخلي، يتعين على الصين أن تسعى إلى التنمية والإصلاح والاستقرار، بينما يجب على الصعيد الخارجي أن تسعى الصين للسلام والتعاون والمنفعة المتبادلة". وقد أدرج "شي" لقائمة الأمن القومي للصين الإقليمي والأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، وكذلك الأمن العلمي والتكنولوجي وأمن المعلومات والأمن البيئي والموارد الطبيعية والطاقة النووية. ويرى "شي" أن الصين تعلق أهمية على كل من قضايا التنمية والقضايا الأمنية، فالتنمية هي أساس الأمن، والأمن شرط التنمية، ولا يمكن إلا لدولة غنية أن تعزز قوتها العسكرية، وكلما كانت قوية يمكنها الدفاع عن بلدها.

2- وفيما يتعلق بالأمن الاجتماعي، تهدف الصين إلى بناء "مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية". (Ibid, Institute for Strategic Studies, 2015) وكان مصطلح "مجتمع المصير المشترك للبشرية" يعتبر شعار السياسة الخارجية المركزية لـ "شي جين بينغ" منذ عام 2012 بهدف وصف رؤية الصين مستقبل العلاقات الدولية. وهي تقوم على فكرة أن تنمية دولة ما



مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية دول أخرى. كما أنه يشمل جانباً من الأمن الاجتماعي، استناداً إلى فهم أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق لنفسها.

(ZHENGLIMIN, 2017)

3- في مايو 2014 نشر "تقرير بحثي عن الأمن القومي الصيني" في صورة كتاب مطبوع (باللغة الصينية) بدار طباعة تابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وحمل عنوان "الكتاب الأزرق حول الأمن القومي". (HUI and XIAOCHUN, 2014) وهو ينتمي لفئة الأدبيات المرجعية شبه الرسمية التي لا يمكن اقتباسها كسياسة حكومية، ولكنها تعكس السياسات الرسمية إلى حد ما. كان أول كتاب عن الأمن القومي ينشر في الصين. ويميز الكتاب الأزرق بين الأمن الداخلي والدولي، حيث يقسم تحديات الأمن الداخلي إلى: الإرهاب والبطالة والاضطرابات المجتمعية وأمن الحكم السياسي والسلطة السياسية والأمن البيئي وسلامة الغذاء. ومن بينها التركيز على الإرهاب وكافة التهديدات التي تواجه الاستقرار المجتمعي. (الشعب الصينية بالعربية، 2017).

4- وحسب تقرير "المعهد الفنلندي للشؤون الدولية" بشأن استراتيجية الأمن القومي الصيني، فهو يرى أن الأمن الإيديولوجي للصين مستقراً بشكل عام، ولكنه مهدد من قبل سياسات والهيمنة الثقافية للدول الغربية، والنشر المفرط للأخبار ووسائل الإعلام على الإنترنت، والتسرب الديني داخل الصين. وإن تعزيز الديمقراطية الغربية وسيلة لاستراتيجية "التطور السلمي" التي تهدف إلى تقويض الاشتراكية. وإن الهيمنة الثقافية للغرب تهدد القيم الاشتراكية في الصين. وعلى وجه الخصوص، يوفر الإنترنت قناة لكسر التماسك الأيديولوجي والوطني في الصين. وذكر في الكتاب الأزرق أن الأمن الدولي مهدد بالمخاطر الناتجة عن التنافس الاستراتيجي، فضلاً عن مواقف وسياسات الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي تجاه الصين، التي تعمل على تعريض أراضي البلاد ومصالحها البحرية للخطر. وبالإشارة إلى خلاصة الكتاب فيما يتعلق بالأمن الدولي، كما فسره فنغ تشونغ بينغ نائب رئيس المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة، هو أن الصين يجب أن تسعى إلى الوحدة مع روسيا، والسعي إلى التعاون مع

الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى الاستقرار مع الولايات المتحدة". (RAIK, AALTOLA,)

(KALLIO and PYNNÖNIEMI, 2018, P. 29

5- في المقابل، ووفقاً لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بشأن "الكتاب الأزرق" وما جاء ببعض المقالات المتعلقة به، فهم يروا أن الدول الغربية تسعى لاستغلال الدين لتقليب الحكومة الصينية والنظام الاشتراكي في الصين، وللسيطرة على الجماعة الدينية الصينية والشؤون الدينية بشكل عام في الصين، بهدف تأسيس قاعدة دينية غير قانونية. فالتبشير بالدين أمراً غير قانونياً، وقوة التطرف الدينية تهدد الأمن الإيديولوجي للصين. كما يرى الرئيس التنفيذي لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية د. وانج قوانجدا أن الصين تريد تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع روسيا باستمرار، وليس "الوحدة" معها، من منطلق أن الصين تلتزم بسياسة عدم الانحياز.

ثانياً: استراتيجية الأمن القومي للصين (2015):

في الثالث والعشرين من شهر يناير عام 2015، أعلن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني عن قرار تمرير مخطط "استراتيجية الأمن القومي" موضحاً الخطوط العريضة لها. حيث تعد الاستراتيجية، التي أعدتها لجنة الأمن القومي المركزي تحت القيادة المباشرة لـ "شي جين بينغ - Xi Jinping"، الأولى من نوعها. (SHANNON, 2015) إلا أنها لم يتم نشرها، ولا يمكن الوصول إلى النص الكامل لها في أي مكان. وبينما لا تتوافر تفاصيل حول الاستراتيجية، فقد نشرت وسائل الإعلام الرسمية بعض البيانات والتعليقات حولها، مما يجعل من الممكن استخلاص بعض الاستنتاجات حول مقارنتها وأهدافها واستنتاجاتها.

وفقاً لهذا الإعلان، فإن فرضية استراتيجية الأمن القومي تبنى على أن الصين بحاجة إلى إعداد نفسها لمواجهة التحديات الأمنية المتوقعة وغير المتوقعة. ويرجع ذلك لأن الوضع الدولي في تغير، وأن الاقتصاد الصيني في تغير، وأن الإصلاحات أصبحت في مرحلة حاسمة، وأن العديد من الصراعات المجتمعية تتزايد. وبالتالي وحسب تقرير "المعهد الفنلندي للشؤون الدولية"، فإن الاستراتيجية ضرورية لتمكين المسيرة المستمرة على طول طريق الاشتراكية ذات الخصائص



الصينية. هدفها هو حماية النظام الاشتراكي في الصين والقدرة على الحكم والمصالح الأساسية.

(Ibid, RAIK, AALTOLA, KALLIO and PYNNÖNIEMI, 2018, P. 30)

في المقابل يرى مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية أن الهدف الأساسي هو أمن الشعب ليس أمن النظام، لأن الشعب أساس الدولة وإن النظام لحماية وخدمة الشعب، وليس الهدف حماية النظام الشيوعي الحاكم.

ووفقاً للاستنتاجات من اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، فإن صياغة وتنفيذ الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي تعالج الاحتياجات لإتقان النظام الاشتراكي بخصائص صينية وتعزيز نظام الحكم الصيني ودعم قدرته. وأن الأمن القومي هو حجر الزاوية في "السلام الداخلي واستقرار الحكم"، مما يشير إلى التزام لا يتزعزع بالقيادة المطلقة للحزب الشيوعي الصيني بالأمن القومي وكذلك الالتزام بمركزية قيادة موحدة وموثوقة بالكامل للعمل المتعلق بالأمن.

تم نشر تعليق عن اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في "تشيوشي - Qiushi" الناطق الأيديولوجي للحزب. وبحسب تحليلها، فإن حيوية النظرة الأمنية الشاملة تتطلب أربع

عناصر رئيسية وهي، (Ibid, RAIK, AALTOLA, KALLIO and)

(PYNNÖNIEMI, 2018, P. 32) الأول: قيادة حزبية قوية. والثاني: إعطاء الأولوية لأمن

الشعب الصيني وهو الأمر الذي يدعو إلى تأمين ظروف المعيشة والعمل من خلال جملة أمور منها مكافحة الإرهاب بحزم، وحماية مصالح الصين ومصالح المواطنين الصينيين الذين يعيشون في الخارج. والثالث: ضمان بناء قوة فعالة ذات خصائص صينية، وهذا يتطلب تعزيز الأمن الاقتصادي ومواصلة تحديث الجيش وتعظيم القوة الناعمة للصين، كما أن على الصين ضمان ازدهار واستقرار هونغ كونغ وماكاو، والتصدي لاستقلال تايوان بحزم، وهو ما يتطلب أيضاً تعاوناً دولياً، وعلاقات مستقرة مع الولايات المتحدة، وتعاون استراتيجي مع روسيا، وزيادة الروابط مع أوروبا. أما الرابع: فهو بناء مجتمع ذو مصير مشترك للبشرية.

من الواضح أن الأمن القومي الصيني يتطلب بيئة دولية آمنة، من منطلق أن الصين ملتزمة بالتنمية السلمية، وأنها واثقة من نفسها بما يكفي لعدم السعي إلى الهيمنة، وأن ثققتها بنفسها تأتي نتيجة لمساهماتها الكبيرة في العالم، وهو نتاج عمل مجتمع قوامه 1.3 مليار نسمة. كما ترى

الصين أن العديد من التحديات دولية بطبيعتها وتتطلب تعاوناً واسعاً، حيث ضربت الصين مثلاً لجهودها في تعزيز التعاون بإنشائها بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية. وكان الصين تسعى لقانون انساني شمولي يسعى لتجنب الانعزالية والتوقف عن العنف، وبناء الرفقة من أجل التعاون متبادل المنفعة للطرفين. في فبراير 2017، ذكر مصطلح "شي" "مجتمع المصير المشترك للبشرية" في قرار الأمم المتحدة لأول مرة. و يشير هذا إلى مشروع القرار رقم (E / RES / 2017/11) الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الخامسة والخمسين بشأن التنمية الأفريقية، والذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 8 يونيو 2017. تستخدم النسخة الإنجليزية عبارة "مستقبل مشترك، مبني على الإنسانية المشتركة"، بينما يستخدم الصينيون عبارة " renlei mingyun gongtongti "، وتعني "مجتمع المصير المشترك للبشرية".

(GAO, 2017)

ثانياً: الاستراتيجية العسكرية للصين (2015):

في مايو 2015، تم نشر الاستراتيجية العسكرية للصين على الإنترنت (باللغتين الصينية والإنجليزية) من قبل مجلس الدولة. (China's State of Council, 2015) وهي تكرر نفس التقييم العام للوضع الأمني العام مثل الكتاب الأزرق من عام 2014. وتنص على أن "القوات المسلحة الصينية ستظل، من جهة، قوة م فنوطة بالحفاظ على السلام العالمي"، ومن ناحية أخرى، أن "بناء دفاع وطني قوي وقوات مسلحة قوية هي مهمة استراتيجية لحملة التحديث في الصين وضمانة أمنية للتنمية السلمية للبلاد". على وجه الخصوص، تحتاج الصين إلى "حماية وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها ومصالحها التنموية". (Ibid, China's State of Council, 2015) حيث تم الإشارة إلى "قضية تايوان" في هذا الصدد أولاً وقبل كل شيء، وكذا تم الإشارة إلى "حركة تركستان الشرقية التابعة للحزب الإسلامي التركستاني" بتركستان، و"قوات استقلال التبت" بإقليم التبت. (Ibid, China's State of Council, 2015)

تسرد الاستراتيجية العسكرية للصين (2015) عدة أمور، الأول: الولايات المتحدة وتحديداً استراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية، والثاني: "اليابان" وتحديداً جهود اليابان لإصلاح سياساتها العسكرية، والثالث: دول الجوار البحري الإقليمي، والرابع: الدول الخارجية وتحديداً "التدخل المتزاحم



في بحر الصين الجنوبي" من قبل بعض الدول خارج آسيا التي تسعى للتدخل في شؤون بحر الصين الجنوبي، والخامس: عدم اليقين في شبه الجزيرة الكورية، والسادس: أنشطة الإرهاب الإقليمي والانفصالية والتطرف، وجميعها تُعد عوامل تهدد الأمن والاستقرار في محيط الصين. (Ibid, China's State of Council, 2015) ويوجز الفصل الأخير من الاستراتيجية التعاون العسكري والأمني. "متابعة لمفهوم أمني يتميز بأمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، حيث ستستمر القوات المسلحة الصينية في انتهاج وتطوير علاقات عسكرية غير متحيزة وغير تصادمية وغير موجهة ضد أي طرف ثالث. وسوف تسعى الصين جاهدة لإنشاء آليات أمنية جماعية عادلة وفعالة وإجراءات عسكرية لبناء الثقة العسكرية، وتوسيع التعاون العسكري والأمني ، وخلق بيئة

أمنية مواتية للتنمية السلمية للصين ". (Ibid, China's State of Council, 2015)

ذُكرت روسيا أولاً في الاستراتيجية العسكرية للصين (2015) كشريك تعاون رئيسي في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة، بهدف تعزيز التعاون العسكري في المزيد من المجالات وعلى مستويات أكثر. تلاها ذكر القوات المسلحة الأمريكية، في إشارة إلى ضرورة أن تتوافق العلاقة مع النموذج الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى من خلال تعزيز حوارات الدفاع والتبادلات والتعاون بالإضافة إلى تحسين تدابير بناء الثقة من أجل منع المخاطر وإدارة الأزمات. (Ibid, China's State of Council, 2015) وهذا يتماشى بوضوح مع توصية الكتاب الأزرق الضمنية بأن الصين الشعبية تسعى للوحدة مع روسيا الاتحادية والاستقرار مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(Ibid, HUI and XIAOCHUN, 2014)

ثالثاً: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (2016): (سياسة الصين تجاه الدول العربية،

2016)

وهي وثيقة سياسية إقليمية أصدرتها الحكومة الصينية باللغة العربية في الثالث عشر من شهر يناير عام 2016 تعبر عن سياستها في المنطقة العربية، وجديراً بالذكر أنها الوثيقة الوحيدة التي وجهت للدول العربية بشكل خاص بعيداً عن منظور الشرق الأوسط، وذلك مقارنة بالوثائق التي أصدرتها الولايات المتحدة وروسيا. وهي الوثيقة الرسمية الأولى من نوعها التي تصدر حول

سياسة الصين تجاه الدول العربية، استعرضت خلالها الروابط التاريخية التي تجمع الصين بالدول العربية، والسياسات ومجالات وآفاق التعاون المشترك. وتضمنت الوثيقة مقدمة وخمسة أجزاء.

1- الجزء الأول، ويتعرض لتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية/ العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة. حيث ترى الصين أن كل من الصين والدول العربية ضمن العالم النامي، وتمتلك الاثنتان كمجموعة سُدس مساحة اليابسة وما يقرب من رُبع سكان العالم وتُمن حجم الاقتصاد العالمي. ورغم أن الجانبين الصيني والعربي يتباينان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، غير أن كلاهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية، ويضطلعان بمهمة مشتركة لتحقيق نِرضة الأمة وتقوية وإثراء الوطن، الأمر الذي يتطلب تضامنا وتنسيقا وثق بين الجانبين. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 4 - 6)

2- الجزء الثاني، ويوضح سياسة الصين تجاه الدول العربية، من خلال علاقات عربية تتسم بالاحترام المتبادل ودعم القضية الفلسطينية، وتنوع وتقابل الحضارات والثقافات، وصيانة المقاصد والمبادئ لـ "ميثاق الأمم المتحدة" وتطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 6 - 8)

3- الجزء الثالث، ويبحث في تعزيز التعاون الصيني العربي على نحو شامل في المجال السياسي، ومجالات الاستثمار التجارة، والتنمية الاجتماعية، والتواصل الإنساني والثقافي، والسلام والأمن. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 18-20)

4- الجزء الرابع، ويبحث في منتدى التعاون الصيني العربي وأعمال المتابعة، والذي يعمل طوال إحدى عشر عاماً في إطاره علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، الأمر الذي يشكل ظميراً قويا للتطور المستمر للعلاقات الصينية العربية على المدى البعيد. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 20-21)

5- الجزء الخامس، ويتناول العلاقات بين الصين وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، في محاولة لإحياء دور الجامعة العربية، خاصة في الشؤون الدولية والإقليمية، كما تبدي



الصين استعداداً لمواصلة تعزيز التشاور والتعاون مع الجامعة العربية في كافة المجالات. والاستفادة من دور مجلس التعاون الخليجي وغيرها من المنظمات العربية شبه الإقليمية في حفظ سلام المنطقة ودفع التنمية، وتبدي الصين استعدادها لتعزيز التواصل والتعاون مع هذه المنظمات. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 21)

رابعاً: عقيدة شي جين بينغ:

صُممت على إنها هيئة الفكر الجماعي المتجسدة في ملاحظات شي وكتاباته وتعليماته، والتي تقدم مدخلاً إلى التيارات العميقة لتفكير الصين في العلاقات الدولية. وتعد مهمة الحزب الشيوعي الصيني تحديد الإطار المرجعي الذي يوجه هذه العقيدة، حيث يتم الاعتماد على ثلاثة أطر مرجعية أكثر عمقاً، أولها "التجديد القومي" ويركز على استعادة ثروة الصين وقوتها. أما الإطاران الثاني والثالث، وهما "المجتمع العالمي" و"المساهمة الصينية" فيهدفان إلى تعزيز المصالح المشتركة والمساهمة في الحوكمة العالمية. وبالتالي، فإن عقيدة "شي جين بينغ" تواجه تحديات العلاقات الخارجية للصين في القرن الحادي والعشرين. (ZAHNG, 2019)

وتتضمن عقيدة شي جين بينغ عشر نقاط رئيسية وهي: (VALORI, 2019)

- 1- دعم سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني دائماً كما لو كان المبدأ الأساسي للعمل، مع التأكيد على وظيفة الاتجاه المركزي والموحد للحزب فيما يتعلق بجميع العلاقات مع الدول الأجنبية.
- 2- دعم تنمية الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، من أجل تحقيق مهمة التجديد الوطني ارتباطاً بالمجالات الداخلية والخارجية ويجب عدم التعامل معها بشكل منفصل.
- 3- الحفاظ على السلام العالمي والوصول إلى مستوى مشترك من التنمية بين الشعوب والأمم، بهدف بناء مجتمع كبير، مع مستقبل مشترك للبشرية جمعاء.
- 4- تعزيز الثقة الاستراتيجية لجميع البلدان في الأيديولوجية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.
- 5- مواصلة العمل لمبادرة الحزام والطريق في ضوء النمو المشترك لجميع الدول الأعضاء، من خلال النقاش والتعاون.

- 6- السير في طريق التنمية السلمية القائم على الاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ. الاحترام، وليس الهيمنة غير المتكافئة.
- 7- تطوير شراكات عالمية مع اقتراح أجندة دبلوماسية.
- 8- قيادة إصلاح نظام الحوكمة العالمي، على أساس مفاهيم العدالة والإنصاف - أي المفاهيم غير المهيمنة ذات الطبيعة الثقافية والسياسية.
- 9- اعتبار المصالح الوطنية الصينية بمثابة الحد الأدنى لحماية سيادة الصين وأمنها ومصالحها التنموية.
- 10- رعاية نمو نمط معين من الدبلوماسية الصينية، يجمع بين تقاليد "العمل الخارجي" للصين مع الاحتياجات والخصائص الحالية للبيئة الدولية. وهذا يعني ربط التقليد الصيني الكونفوشيوسي والنخبوي بالممارسة اليومية للدبلوماسية.



المبحث الثاني

تحليل الاستراتيجيات والسياسة الخارجية الصينية

أولاً: السياسة الخارجية الصينية عقب تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة:

1- في الحادي عشر من شهر يناير عام 2017، نشرت وكالة (شينخوا) الصينية إصدار المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني لوثيقة سياسية سميت بـ "الورقة البيضاء" توضح سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادي. جديراً بالذكر أن الوثيقة قد نُشرت باللغة الصينية وأيضاً باللغة الإنجليزية بمفردات أمريكية، كما أنها ذكرت مصطلح (الدول الكبرى) حوالي عشر مرات، جزء منها يشير للولايات المتحدة وعلاقتها المستقبلية مع الصين في شرق أساس كمنهج يتم اتباعه في العلاقات بين الدولتين في كافة الأقاليم حول العالم، وتنبه الرئيس الأمريكي الجديد أن هناك قوة عظمى مناظرة في شرق آسيا والعالم.

(PRC, Ministry of Foreign Affairs)

وتعطي الوثيقة مؤشرات على اتباع نهج صيني عام يهدف الى دعوة من أسمتهم في ورقتها بـ "القوى الكبرى" للتعامل مع القضايا الإقليمية للصين وآسيا معاً. حيث (وكما طرحت الصين) لا يوجد مكان لأي عناصر صغيرة في تلك المعادلة، رامية إلى "سياسة صين واحدة" والذي تعتبره أمراً لا بد منه. وقد تضمنت الوثيقة ست موضوعات وهي، سياسات الصين ومواقفها بشأن التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادي، والرؤية الأمنية الصينية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، وعلاقات الصين مع دول آسيا والمحيط الهادي الرئيسية الأخرى، ومواقف الصين وآرائها بشأن قضايا النقاط الساخنة الإقليمية، ومشاركة الصين في الآليات الرئيسية المتعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادي، ومشاركة الصين في التعاون الأمني الإقليمي غير التقليدي.

2- في السابع عشر من شهر فبراير 2017، ترأس شي جين بينغ ندوة حول الأمن القومي في بكين، حدد خلالها ثلاث عمليات من منظور الصين تحدد الجغرافيا السياسية للدولة خلال عام 2017، الأولى وهي "تعدد الأقطاب في العالم" حيث يشير لعدم انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة على العالم، والثانية هي "عولمة الاقتصاد" حيث الانفتاح الاقتصادي العالمي، أما

العملية الثالثة فهي "دمقرطة العلاقات الدولية" ويقصد هنا أن الديمقراطية يجب أن تطبق بين الدول دون منح أي منها الحق في فرض إرادتها على الدول الأخرى أو التدخل في شؤونها. وقال "أن هذه العمليات تمثل على السواء تحديات وفرص للصين، وعلى أي حال فإن رد فعل الصين تجاهها سيكون ثابتاً مهما حدث، ويجب ان نحافظ على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي". (Shanghai Daily, 2017)

3- في أكتوبر 2017، خلال كلمته بالمؤتمر التاسع عشر للكونجرس الصيني بعنوان "ضمان انتصار حاسم في بناء مجتمع مزدهر باعتدال من جميع النواحي والسعي من أجل نجاح عظيم للاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد"، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في إشارة للنمو الاقتصادي الصيني أن الصين تشهد منعطف تاريخي جديد في مجال التنمية يتطلب اشتراكية ذات خصائص صينية لعصر جديد. وبناء على ذلك، حدد "شي" إطاراً زمنياً طويل الأمد لتحقيق ما اسماه "التجديد العظيم للأمة الصينية"، حيث بحلول عام 2020 ستصبح الصين مجتمعاً مزدهراً باعتدال، مع القضاء على الفقر في المناطق الريفية. وبحلول عام 2035 ستحقق الصين "التحديث الاشتراكي"، حيث ستكون مبتكراً رائداً يتمتع بسيادة القانون ولديها عدد كبير من السكان من ذوي الدخل المتوسط مع تفاوت منخفض في الدخل. وبحلول عام 2050 ستكون الصين دولة اشتراكية عصرية عظيمة، ستصبح "قوة عالمية" مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافياً. (19th CPC National Congress, 2017)

4- بالإضافة إلى حماية مصالح الصين الخاصة، تعزز الصين أيضاً الرخاء المشترك في العالم من خلال تحقيق أمن شامل ومشارك وتعاوني ومستدام، والالتزام بالرأي الصحيح بشأن العدالة والمصالح. تساهم الصين في السلام والتنمية العالميين من خلال صياغة علاقات القوة العظمى ونموذجها لبيئة آمنة في جوارها، من خلال تعزيز التعاون والوحدة مع البلدان النامية، ومشاركتها النشطة في الحوكمة الإقليمية والعالمية. غالباً ما يتم تقديم "النظرة الصحيحة للعدالة والمصالح" على أنها المبدأ الأساسي لسياسة شي جين بينغ الخارجية.



ثانياً: تحليل استراتيجيات وسياسات الصين الشعبية:

1- يمكن النظر إلى "مخطط استراتيجية الأمن القومي" على أنه متابعة ضرورية للحلم الصيني، صاغه شي جين بينغ في عام 2012. إن تحقيق الحلم الصيني، الذي على عكس "الحلم الأمريكي" الفردي، ويدعو "حلم الصين" - المدبر من قبل الحزب الشيوعي كدولة قوية وموحدة - إلى "التجديد القومي الكبير" باعتباره الهدف النهائي عام 2049. (هيث وكوبر، 2016، ص viii) وهو ما يطلق عليه بالصينية "النهضة العظمى للأمة الصينية" وذلك حسب مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية.

2- لا شك أن خلال عهد شي جين بينغ، تم بالفعل اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق التجديد الوطني في السياسات الخارجية للصين، استهدفت هذه الخطوات إعادة توصيف الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي، ودمج جيران الصين في تعاون اقتصادي أوثق (من خلال مبادرات الحزام والطريق)، ومقاومة أقوى لجهود إعادة التوازن الأمريكية (المتجه نحو آسيا).

3- ترى الصين أن هناك حاجة إلى نظرة شاملة للأمن القومي كضمان ضروري لتحقيق "النهضة العظمى للأمة الصينية"، وعلى الصعيد القومي، هناك حاجة إلى الأمن الإيديولوجي لحماية مهمة الحزب الشيوعي الصيني. كما تعطي الصين ثقلاً خاصاً للأمن الثقافي والذي يعزز الثقة بالنفس الناجم عن ثقة الشعب الصيني بقيم الصين الثقافية. من الواضح أيضاً أن الصين لديها نظرة مستقبلية مختلفة للأمن الدولي تقوم على ما وصفه "شي" بـ "مجتمع المصير المشترك للبشرية". علاوة على ذلك، يبدو أن "الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي" هي نتيجة لتوصيات الكتاب الأزرق. دعا الكتاب الأزرق إلى استراتيجية للأمن القومي وقوانين أمنية وسياسات أمنية. ينبع التأكيد على "أمن الأيديولوجية" أيضاً من الكتاب الأزرق. ويرتبط ذلك بميل لرؤية الأمن القومي من حيث السلام الداخلي واستقرار الحكم، الذي ترى الصين أن الغرب يواجهه. (مقابلة: جينج سين وانج، 2018)

4- تخدم المواقف الروسية المناهضة للغرب والمحافظين ثقافياً مصالح الصين، ومنظمة شنغهاي للتعاون مفيدة من وجهة نظر مبادرة الحزام والطريق. على الرغم من الشراكة الاستراتيجية، فإن روسيا لها أهمية ثانوية مقارنة بالولايات المتحدة. فالصين تدرك تماماً أنها بحاجة إلى

التعاون مع الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقرار في شرق آسيا والعالم، ومن ثم فالولايات المتحدة لها أهميتها للعلاقات الخارجية الصينية، وهي لا ينفي أهمية التعاون الروسي/الصيني. يتماشى هذا مع الفكرة المقدمة في عام 2014 بأن الصين يجب أن تسعى إلى (الشراكة الاستراتيجية) مع روسيا و(الاستقرار) مع الولايات المتحدة من منطلق تحييد قوتها ونفوذها المضاد عالمياً. إلا أن دول مثل روسيا تنتهج سياسة انتهاز الفرص واستغلال أخطاء الخصوم وليست لها إمكانية إنشاء تحالفات طويلة الأمد، أرى أن سعي الصين للوحدة مع روسيا لن يكون له النتائج المتوقعة من جانب الصين.

5- أعطى مؤتمر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني (2015) إشارات إلى أن الصين تقدم الآن تجاربها كنموذج تنموي مناسب للبلدان التي تريد نمواً اقتصادياً سريعاً دون الحاجة إلى التضحية بأنظمتها السياسية القائمة أو التضحية بقيمها الثقافية. وأن "مجتمع المصير المشترك للبشرية" هو أداة بلاغية تهدف إلى التأكيد على سلمية الصين، وإظهار الثقة الذاتية للصين في إدخال مثلها وقيمها الأصلية ضمن خطاب العلاقات الدولية.

6- يرى مراقبون أن الصين تضع نفسها على أنها ثقل موازن لـ "الغرب"، في الغالب، من حيث الأيديولوجية. فقد كانت عبارة "السعي لإيجاد أرضية مشتركة مع وضع الخلافات جانباً" عبارة عامة في السياسة الخارجية للصين منذ السبعينيات. وبالمثل، كان "دمقرطة العلاقات الدولية" جزءاً من خطاب الصين طوال العقدين الماضيين، (مقابلة: جينج سين وانج، 2018) حيث نصت الوثيقة السياسية "الورقة البيضاء حول التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ 2017" على أن "قواعد أي دولة منفردة يجب ألا تصبح تلقائياً قواعد دولية". (China Mil, 2017) وفي الوقت نفسه، فإن الحديث عن القيم الصينية هو تعبير عن الثقة بالنفس التي يرغب الحزب الشيوعي الصيني في إبرازها تجاه السكان ذوي العقلية القومية.

7- بالنسبة لـ (مبادرة الحزام والطريق)، يبدو أن الغرب يتعامل معها كجزء رئيسي من تحدي الصين لتوسع نفوذهم. لاحظت أن مبادرة الحزام والطريق قد ذُكرت في كلمة شي جين بينغ خلال مؤتمر مجلس الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2017 خمس مرات، (Ibid, 19th CPC National Congress, P. 2, 6, 30, 54) وبما يوضح أن تلك



المبادرة العالمية عبارة عن مجموعة ضخمة من المشاريع الكبيرة التي تهدف إلى توسيع شبكات البنية التحتية التي تربط الصين بأوروبا وأفريقيا، وتعزيز النمو التجاري والاقتصادي في وسط وجنوب شرق آسيا. وأن لها بعد بحري في المحيط الهندي وكذلك في القطب الشمالي، وبعد بري في شكل مشاريع سكك حديدية مختلفة في آسيا وأوروبا. وقد أنشأت الصين آليات تمويل لدعم مبادراتها العالمية، كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد، والتي يمكن اعتبارها إما مكملة للمؤسسات القائمة أو منافسة لها. (Ibid, 19th CPC National Congress, P. 7) حتى الآن، تم الحد من الجوانب الأمنية لمبادرة الحزام والطريق رسمياً في الصين، على الرغم من الروابط الجيوسياسية الواضحة للمشاريع. من المحتمل أن يتغير هذا لأن مبادرة الحزام والطريق قد تم تكريسها الآن حتى في ميثاق الحزب الشيوعي الصيني. (Ibid, 19th CPC National Congress, 2017)

8- تعكس وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية - يناير 2016 الآتي:

- أ - نجحت الوثيقة في إظهار الصفات والملامح المشتركة بين الصين ودول المنطقة العربية، في صورة تظهر طبيعة المصالح والأهداف المشتركة على المدى البعيد. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 5)
- ب- تميزت الوثيقة بإظهار حرص الجانب الصيني على احترام خصوصية الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والعمل بأسلوب المنفعة المتبادلة وبما يحقق الإزدهار والتنمية. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 6-7)
- ج- بالرغم من أن الاقتصاد لا يزال هو المحور الرئيسي في علاقات الصين الخارجية، إلا أن ما يميز الورقة، هو انها قاربت المواضيع المتعلقة بالمنطقة بصورة سياسية هادفة ومحددة، حيث شملت بجانب المجالات الاقتصادية التعاون مع دول المنطقة العربية في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية. فالوثيقة مُصاغة بشكل يحدد مرتكزات أساسية وواضحة في سياسة الصين الخارجية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وتعكس التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة في المنطقة، كما تعكس الوثيقة توجهاً ذو طابعاً صينياً واضحاً يمكنه احتلال مكانة سياسية وأمنية بالمنطقة العربية (في ظل تغيرات

متواصلة معمقة ومعقدة في ظل الزخم المتزايد للتعددية القطبية). (سياسة الصين تجاه

الدول العربية، مرجع سابق، ص ص 8-20)

د - تعتمد ثوابت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية دوماً على أمرين وهما متانة الروابط التاريخية الصينية/ العربية، وإبراز أهمية التعددية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل المتغيرات المتلاحقة على المسرح الدولي.

هـ- تعكس الوثيقة تحولاً جدياً في مقاربة الصين لملفات المنطقة السياسية وبالتالي فالورقة

تعبّر بشكل جديد عن وعي صيني للدور المستقبلي الذي يمكن ان تلعبه سياسياً، في

ظل تراجع للدور الأميركي وبروز قوى جديدة تشارك في رسم معالم المرحلة الجديدة، من

خلال حضور سياسي واقتصادي فاعل، وربما عسكري إذا تطلب الأمر. (سياسة الصين

تجاه الدول العربية، مرجع سابق، ص 19)

و - ظهر بالوثيقة مفهوم (الأمن المشترك) كمفهوم جديد تريده الصين انطلاقة متميزة في

علاقاتها مع شعوب وقوى المنطقة. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق،

ص 19)

ز- عد مقاربة موضوع الإرهاب و(استئصاله من ظواهره وبواطنه) ذات أهمية خاصة بالوثيقة،

ولكنها قد تحتاج إلى توضيح رؤية الصين للتنظيمات المسلحة المصنفة إرهابية سواء

على المستوى الدولي أو الإقليمي. (سياسة الصين تجاه الدول العربية، مرجع سابق،

ص 19-20)

9- تحاول الصين أن تتفادى أخطاء الولايات المتحدة في المنطقة العربية من خلال:

أ - تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ إستراتيجيات ومبادرات شاملة في منطقة كبرى تتعدد فيها

القوميات والمذاهب والأعراق، منطقة لا تمتلك الغالب الأعظم من دولها استراتيجيات

حقيقية، أما الصين فتتعامل مع المنطقة العربية كل دولة على حدة وكذا من خلال قومية

عربية واحدة متمثلة في جامعة الدول العربية، وأخرى خاصة بمنطقة الخليج العربي

متمثلة في مجلس التعاون الخليجي.



ب- تقيم الولايات المتحدة علاقاتها مع معظم دول المنطقة على التبعية، أما الصين فتسعى لبناء علاقات مبنية على الشراكة والتعاون.

ج- تبني الولايات المتحدة استراتيجياتها على التدخل التحريفي في الدول وفرض برامج الديمقراطية ولو بالقوة العسكرية كما تعمل على الحد من قوى القوى المنافسة كالصين وروسيا، أما الصين فتبني استراتيجيتها وسياساتها الخارجية في المنطقة على ديمقراطية العلاقات الدولية بعدم قبول فرض أي دولة إرادتها على دول المنطقة، وإنشاء علاقات استراتيجية مبنية على الاقتصاد والتجارة والاستثمار بعيدة عن التدخل العسكري أو السياسي في شؤون الدول.

ثالثاً: مصالح الصين الاستراتيجية في المنطقة

1- في المجال الاقتصادي (التجارة والاستثمار والطاقة):

هناك تقارب بين مشاريع مبادرة الحزام والطريق في المنطقة، حيث تقوم الصين بشكل متزايد بتوقيع اتفاقيات مع العديد من دول المنطقة متضمن ثمانى عشر دولة عربية بشأن مشاريع مشتركة لمبادرة الحزام والطريق، وكانت أكبر شريك تجاري لإحدى عشر دولة في المنطقة، بما في ذلك إيران وعشر دول عربية. وتساعد الصين في تمويل وتشغيل وبناء البنية التحتية اللازمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من بين مناطق أخرى. تعهدت بمساعدة بلدان الشرق الأوسط على تطوير البنية التحتية ودعوتها لتصبح أعضاء مؤسسين في بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB).

وبالنظر إلى واردات الصين خلال عام 2017، فإن البيانات تظهر أنها استوردت 385.9 مليون طن متري من النفط الخام بين يناير ونوفمبر 2017، بزيادة 12% عن الفترة نفسها من العام السابق (نصفها تقريباً من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). حيث تمتلك المنطقة احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي تجعلها مصدراً حيوياً لاستقرار الاقتصاد العالمي. فلدى دول المنطقة 60% من احتياطي النفط في العالم (810.98 مليار برميل). استحوذ الشرق الأوسط على أكثر من 50% من واردات الصين من النفط مع اعتبار السعودية وإيران من أكبر مصادر النفط للصين. ونتيجة لذلك، أصبح التعاون في مجال الطاقة هو الجانب

المهيمن في توسيع العلاقات بين الصين ودول المنطقة، وارتفعت واردات الصين من المنطقة على مدار العقدين الماضيين. أثار اعتماد الصين المتزايد على واردات النفط من هذه المنطقة المضطربة مخاوف بشأن اضطرابات محتملة في إمدادات النفط والصراعات مع الولايات المتحدة. (SALMAN and GEERAERTS 2015)

تلتزم بكين ملتزمة باتباع نهج طويل الأجل في المنطقة، ليس بالاستحواذ الفوري على النفط والغاز، فالصين بحكم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية هي الشريك الأكبر والمنطقي. طبيعي أن تلجأ الصين للدول الكبرى المنتجة للطاقة، إلا أنها تتعمد أيضاً شراء كميات ضئيلة من النفط والغاز من مصر وإسرائيل وسوريا وتركيا والسلطة الفلسطينية للحصول على قبول أوسع لوجودها في المنطقة. تعتقد بكين أن الترابط الاقتصادي يعزز التعاون الدولي، ولهذا السبب، لا يقتصر الأمر على إشراك الدول الفردية داخل منطقة الشرق الأوسط، بل يعمل أيضاً على تطوير العلاقات مع الاتحادات الإقليمية مثل أوبك ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية. (DORRAJ and ENGLISH, 2013, P.63)

2- في المجال السياسي:

تهتم الصين بالحفاظ على علاقات قوة لتعزيز نفوذها السياسي، وتؤيد الصين التعددية بدلاً من الأحادية القطبية في العالم وفي المنطقة بشكل خاص. وتسعى إلى توسيع مجالات نفوذها السلمية من خلال وساطة النزاعات في المنطقة، وخاصة الحرب السورية، والخلافات التي أدت إلى إبرام الاتفاقية النووية الإيرانية عام 2015. تصل العلاقة بين الصين ودول المنطقة إلى محاولة للتحوط من رهاناتها ضد الهيمنة الأمريكية. من خلال الحزم الاستراتيجي والمرونة السياسية، حيث تريد بكين أن تثبت للشعب الصيني، من الناحية الدبلوماسية، أن الصين لم تعد رجلاً نعم بل قوة عالمية محترمة - أنها تستطيع الحفاظ على توازن استراتيجي مع أوروبا وروسيا والولايات المتحدة في مينا وساحات العالم.

لا تشارك الصين في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة الأخرى ما لم تكن مصالحها الوطنية أو الاقتصادية في خطر مثل المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الأرض في لبنان، وتمركز مستشارين عسكريين في سوريا، مع الاحتفاظ بأسطول في خليج



عدن لدعم مهمة مكافحة القرصنة في البحار العربية. وتقوم بدوريات في الأساس قبالة الساحل الصومالي كجزء من حملة لمكافحة القرصنة بتفويض من الأمم المتحدة.

(CHAZIZA, 2019, P. 5)

وإن مشاركة الصين في حل نزاعات الشرق الأوسط ليست مسألة اختيار، ولكنها تنشأ عن ضرورة وجود قوة صاعدة تسعى لحل النزاعات لدعم مناخ مستقر للمبادرة الصينية العالمية، مع تجنب الصدام أو التنافس مع الولايات المتحدة قدر المستطاع. وتدعو الصين باستمرار إلى حل النزاعات من خلال التفاوض (التسوية السياسية) وتعزز بقوة السلام والتعاون والتنمية الاقتصادية في إطار مبادرة الحزام والطريق. شملت مشاركة الصين المساهمة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مثل لبنان، وإصدار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (على سبيل المثال، الأزمة النووية الإيرانية)، والتوسط بين الأطراف المتصارعة (مثل الحكومة السورية وزعماء المعارضة)، وتعيين مبعوثين خاصين (على سبيل المثال، كما هو الحال في الأزمة السورية والمبعوث الصيني الخاص لشؤون الشرق الأوسط) أو استضافة الحوارات

رفيعة المستوى. (CHAZIZA, 2019, P. 7)

ومن الواضح أن إعادة توجيه سياسة الصين نحو إسرائيل منذ منتصف الثمانينات كانت مدفوعة بالواقعية المرتبطة بسياسة الانفتاح. كقوة عظمى ناشئة ولاعب متزايد الأهمية في المنطقة، قد يؤثر موقف الصين من القضية الفلسطينية على الحل النهائي للصراع. تدعم الصين مفهوم "الأرض مقابل السلام" وتقر بالحاجة إلى دولة فلسطينية مستقلة. كما تؤكد على أهمية ضمان أمن إسرائيل، وهو موقف أعلنته الحكومة الصينية منذ أوائل التسعينيات. في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا تريد الصين أن يُنظر إليها على أنها تميل نحو أي

من الجانبين. (ZHU, 2019, P. 60)

3- في المجال الدبلوماسي:

في عام 2016، عندما اشتد النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، دعمت الجامعة العربية الصين من خلال إعلان الدوحة. انحازت المنظمة إلى موقف بكين القائل بأنه يجب على الأطراف المتنازعة تسوية نزاعاتها على المستوى الثنائي، دون تدخل خارجي دولي

أو من خلال محكمة التحكيم الدائمة. خفف الدعم من اثنين وعشرين دولة عربية من عزلة الصين وإجراجها في جنوب شرق آسيا بعد أن حكمت المحكمة ضدها في النزاع. وتهتم الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بمواصلة تقدم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومات الدول المضيفة، مع الانخراط في موازاة جماعات المعارضة والمتمردين. هذا النهج يمكن أن يسهل قيام الصين بتهيئة بيئة سياسية مستقرة لمواطنيها وممتلكاتها، بينما يمكن أن يساعد أيضاً في التحوط من أوجه عدم اليقين الناجمة عن تغييرات النظام وتحديد متى تكون بعض المناطق في بلد ما تحت السيطرة الفعلية لقوى المعارضة مثل الأكراد. بسبب اعتقاد الصين الثابت بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة هي أحد الأسباب الأساسية للصراعات في الشرق الأوسط، فإن تركيز دبلوماسيتها هو محاولة تحسين هذا الوضع. على سبيل المثال، بدأت الصين وسوريا مناقشة مشاريع البنية التحتية الاستثمارية الكبيرة لإعادة بناء سوريا بعد الحرب وربط البلاد بمبادرة الحزام والطريق. وفقاً للسفير العراقي لدى الصين، شاركت الصين بنشاط في إعادة إعمار العراق بعد الحرب وفي المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك الدعم المالي السخي لمساعدة الحكومة العراقية على إعادة بناء المناطق المحررة من داعش. كما قدمت الصين مساعدات اقتصادية إلى البلدان المنخرطة في صراعات وأزمات إنسانية مثل فلسطين وسوريا واليمن.



خاتمة الدراسة

ويمكن تناول خاتمة الدراسة للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي: وتساؤلاتها الفرعية كالتالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من واقع التساؤل الذي تم صياغته لتحقيق أهداف الدراسة وهو:

"ما مدى تأثير استراتيجيات وسياسات الصين الشعبية الصادرة خلال الفترة (2011 - 2017)

على علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي في المنطقة العربية؟"

باستعراض المبحث الأول "استراتيجيات الصين الشعبية" تم التوصل إلى النتائج التالية:

أن الصين قد أصدرت خلال الفترة (2011 - 2017) وثائق تتعلق بجوانب الأمن القومي

أهمها، وثيقة استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية (2014) والتي لم يتم نشرها بشكل

رسمي بأي صورة من الصور إلا أن هناك عدة كتاب وإصدارات تمس موضوعاتها، ووثيقة

الاستراتيجية العسكرية الصينية (2015)، ووثيقة سياسة الصين تجاه المنطقة العربية

(2016)، و"الورقة السياسية لرئيس الصين شي جين بينغ التي قدمها خلال مؤتمر مجلس

الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017".

باستعراض المبحث الثاني "تحليل الاستراتيجيات والسياسات الخارجية الصينية" تم التوصل إلى

النتائج التالية:

أن الصين تسعى دائماً لتوضيح فكرة أنها تشارك في مكافحة الإرهاب سواء عالمياً أو في

المنطقة العربية. وأن هدفها هو حماية المصلحة الدولية المشتركة، وحماية الصينيين في

الخارج، وحماية إنجازات التعاون بين الصين والدول الأخرى. وأن الصين لا تحمل عداً تجاه

المسلمين في الداخل والخارج. وأنها تسعى دائماً لتوضيح التزامها بعدم الانحياز، وسعيها لتعميق

الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع روسيا الاتحادية باستمرار دون الوحدة معها. وأن هدف مبادرة

الحزام والطريق العالمية هو تحقيق الأهداف التنموية المشتركة بين الصين والدول الأخرى، لا

سيما الدول العربية، وتحقيق التعاون العملي والنمو المستمر. وليس هدف الصين الشعبية

التصدي للقوى الخارجية أو الحد من نفوذ الدول الأخرى أو حتى إسقاط الدول الأخرى.

الأمر الذي يشير إلى أن الصين تسعى لأن تصبح قوة عظمى تدريجياً، وذلك بالسيطرة على محيطها الإقليمي بشرق آسيا ثم التمدد عالمياً من خلال المشاريع الاقتصادية العملاقة دون منافسة مباشرة أمام الولايات المتحدة.

ثانياً: توصيات الدراسة في ضوء النتائج:

على ضوء ما كشفت عنه الدراسة من نتائج، ونظراً لما يواجهه أمن المنطقة العربية. يتعين مواجهة التحديات والتطورات السابقة بالنظر في تنفيذ التوصيات التالية:

1- الدفع لتعاظم التعاون العربي/ الصيني في مختلف المجالات مع تجنب القروض الكبيرة، وفي توازن، مع دفع التعاون مع القوى العظمى الأخرى، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التي تعمل على استقلال القرار العربي وعدم التبعية والاعتماد على الذات في حفظ مقدرات البلاد والقدرة على الدفاع عن وحدة وسلامه أراضيها.

2- وضع وتنفيذ استراتيجية علمية مترابطة تهدف للدفع بالاهتمام الحقيقي بالبحث العلمي والتطوير وتوطين التكنولوجيا وتطوير منظومات التعليم، مع التركيز على مجال البرمجيات والذكاء الاصطناعي بشكل رئيسي، مع التنسيق مع الدول العظمى تكنولوجياً.

3- تعزيز وتفعيل وتطوير المنظمات والمؤسسات العربية على نحو يكفل لها مواجهة التحديات المحيطة والجارية بالمنطقة العربية، من خلال تفعيل مجلس السلم والأمن العربي لممارسة كافة مهامه، وتفعيل لجنة الحكماء واعطائها دوراً رئيسياً في اقتراح الحلول المناسبة لتسوية المنازعات العربية/ العربية، والإسراع في إنشاء محكمة متخصصة لذلك، وتفعيل الآلية العربية للإنذار المبكر ومواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.



(المراجع)

أولاً: الوثائق:

قرار الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الخامسة والخمسين بشأن التنمية الأفريقية رقم (E/RES/2017/11) بتاريخ 8 يونيو 2017.

ثانياً: الكتب:

- 1- محمد علي سرحان (دكتور)، مناهج البحث العلمي، صنعاء، دار الكتب، 2015.
- 2- الشعب الصينية باللغة العربية، الكتاب الأزرق للأمن الوطني.

ثالثاً: الصحف والمواقع الإلكترونية:

- 1- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (يناير 2016) تم النشر باللغة العربية.
- 2- مؤسسة "زند"، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية، استراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، تيموث آر هيث وكورتيز آي كوير عام 2016.

رابعاً: المقابلات

مقابلة الباحث مع د. جينج سين وانج، مستشار بمجلس الدولة بالصين الشعبية للقوة الناعمة، ابو ظبي، 21 اكتوبر 2017.

(References)

I. Documents:

- 1. BOLT, Paul J. and GRAY, Adam K. "China's national security strategy", U.S. Air force Academy, Institute for National Security Studies, (USA, 2007) 1.**
- 2. SCOBELL, Andrew and NADER, Alireza, "China in the Middle East: The Wary Dragon," RAND, 2016.**
- 3. The Diplomat, China's National Security Strategy, Shannon Tiezzi, 24 January 2015.**
- 4. The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), May 2015.**
- 5. Shanghai Daily, Xi Outlines China's National Security Challenges, 18 February 2017.**
- 6. Xinhua, Full text of Xi Jinping's report at 19th CPC National Congress.**

II. Books:

- 1. HUI, Liu and XIAOCHUN, Zhao, 国家安全蓝皮书：中国国家安全研究报告（2014）电子书下载 PDF 下载 The Blue Book for National Security: Research Report of China's National Security (2014).**
- 2. RAIK, Kristi. AALTOLA, Mika. KALLIO, Jyrki and REPORT, Katri Pynnöniemi: The National Security Strategy of China, Finish Institute of International Affairs (FIIA), 2018.**



3. ZHU, Zhiqun. China's new Diplomacy, Rationale, Strategies and Significance, 60.

III. Periodicals:

1. SALMAN, Mohammad and GEERAERTS, Gustaaf. "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East. *China Report*, Vol. 51, No.2 (2015).
2. SCOBELL, Andrew. NADER, Alireza. RAND Corporation, China in the Middle East: The Worry Dragon, China's Interests and Objectives in the Middle East.
3. CHAZIZA, Mordechai. "China's Economic Diplomacy Approach in the Middle East Conflicts," *China Report*, vol. 55, No. 1 (2019).
4. Modern Diplomacy, President Xi Jinping's Diplomacy Doctrine, VALORI, Giancarlo Elia. 11/09/2019.
5. DORRAJ, Manochehr and ENGLISH, James. "The Dragon Nests: China's Energy Engagement of the Middle East," *China Report*, Vol.49, No. 1, (2013): 63.
6. CHAZIZA, Mordechai. "China's Economic Diplomacy Approach in the Middle East Conflicts," *China Report*, vol. 55, No. 1 (2019).

IV. Press and News Websites:

1. GAO, Charlotte. The Diplomat, 'A Community of Shared Future': One Short Phrase for UN, One Big Victory for China?, 5 November 2017

- 2. International Strategic Relations and China's National Security, By: Institute for Strategic Studies, National Defense University of People's Liberation Army China, August 2015, pp. 361-375**
- 3. Ibid, International Strategic Relations and China's National Security.**
- 4. CCTV.com English (2017), "Xi's world vision: a community of common destiny, a shared home for humanity", 15 January.**
- 5. RAIK, Kristi. AALTOLA Mika and KALLIO, Jyrki and PYNNÖNIEMI, Katri. Finish Institute of International Affairs (FIIA) Report, The National Security Strategy of China, January 2018, P. 29.**
- 6. ZHANG, Feng. The National Bureau of Asian Research, The Xi Jinping Doctrine of China's International Relations, 30/07/2019.**
- 7. PRC, Ministry of Foreign Affairs, China's Policies on Asia-Pacific Security Cooperation, 11 January 2017.**



ملحق رقم (1)

مقارنة توضيحية بين المبادرات الاستراتيجية العالمية التي شملت منطقة الشرق الأوسط

عناصر المقارنة	الشرق الأوسط الكبير	الحزام والطريق	إيندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة
الدولة	الولايات المتحدة	الصين	اليابان والولايات المتحدة
تاريخ الإعلان	2004	2013	2006 ثم 2016
المحاور والأهداف	<p>محور سياسي: تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد.</p> <p>محور معرفي: بناء مجتمع معرفي يعتمد على آليات أهمها تطوير البرامج التعليمية كبدائية حقيقية لمعالجة ظاهرة التطرف.</p> <p>محور اقتصادي: توسيع الفرص الاقتصادية ليكون مفتاح هذا التحول هو إطلاق إمكانيات القطاع الخاص في المنطقة وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.</p>	<p>محور جغرافي: حزام برى من خلال الصين عبر منتصف آسيا وصولاً لغرب أوروبا طريق بحري إلى الممرات البحرية التي تشمل ممرات مائية تمتد من ساحل الصين الشرقي وصولاً لسواحل إفريقيا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط.</p> <p>محور اقتصادي: بناء سوق كبير مع الاستفادة من الأسواق الدولية والمحلية مع الاستثمار بمشاريع الطاقة والبنية التحتية التي تغطي أكثر من (68) دولة.</p>	<p>محور جيوسياسي: تطوير بيئة للسلم والاستقرار والازدهار عن طريق تعزيز الربط بين آسيا وإفريقيا والتعاون مع الدول النامية بمكافحة الإرهاب إلى جانب إرساء الالتزام بسيادة القانون، خصوصاً البحري.</p> <p>محور تنموي: معالجة القضايا العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البشري بالتعاون الاستراتيجي والمساعدة في صياغة الاستراتيجيات.</p> <p>محور اقتصادي: الدبلوماسية الاقتصادية التي تهدف إلى "نمو الجودة" جنباً إلى جنب مع البلدان النامية، والمساهمة في التنشيط الإقليمي بمساعدة الحكومات الخارجية والشركات الصغيرة والمتوسطة.</p>
الوضع	تم إقرارها والبدء في تنفيذها، ولم تحقق المرجو منها للآن.	تم إقرارها وجاري إنشاء البنية التحتية.	ما زالت في مرحلة الدراسة رغم إعلانها قبل مبادرة الحزام والطريق.
الدول الأعضاء/ التي وافقت عليها	رفضت مصر والسعودية وسوريا. قبلت عدة دول عربية، وقد دعت الامارات والبحرين وقطر الدول الثلاث إلى إمعان النظر مرة أخرى.	جامعة الدول العربية وجميع الدول العربية ودول الجوار الإقليمي.	الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا كدول أعضاء. كوريا الجنوبية تتجنبها مراعاة للصين.

ملحق رقم (2)

الخطاب الوارد من مركز الدراسات الصيني للعربي للإصلاح والتنمية بشنغهاي



中阿改革发展研究中心
مركز الدراسات الصيني للعربي للإصلاح والتنمية

التاريخ: 29 يوليو 2020

الموضوع: ملاحظات في المبحث الأكاديمي (استراتيجية الأمن القومي لجمهورية الصين الشعبية).

إلى: الباحث سيد محمود على غنيم، رئيس معهد دراسات شؤون الأمن العالمي والدفاع، أبو ظبي.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد،

إنه لمن دواعي سروري أن أنتهز هذه الفرصة لتوجيه خالص شكري على دعمكم واهتمامكم وصدافتكم للصين ولمركزنا، وأتمنى أن ندفع التعاون بين المركزين إلى أرحب آفاق في المستقبل.

لقد إطلعنا على أفكاركم بالبحث الأكاديمي المعنون (استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية) ضمن رسالة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية المقدمة بواسطتكم بعنوان (استراتيجيات الأمن القومي للدول العظمى وأثارها المتوقعة على الأمن الإقليمي للمنطقة العربية، 2011 - 2017)، وقد لاحظنا حجم العمل والأفكار المقدمة منكم والمراجع الهامة التي اعتمدتم عليها. ولدينا بعض الملاحظات عما في رسالتكم وهي كما يلي:

1) رجاء مراجعة كافة ملاحظتنا التي دونناها سواء باللون الأحمر أو بالتدوين في خانة الملاحظات، والتي تتضمن تساؤلات، أو تصحيح لمفاهيم خاطئة نقلاً عن بعض الترجمات الغربية لأفكارنا ورواها، وذلك بالنسخة التي قمنا بردها لكم.

2) الصين تشارك في مكافحة الإرهاب سواء في الشرق الأوسط أو في أنحاء العالم الأخرى. هدفنا هو حماية المصلحة الدولية المشتركة، وحماية الصينيين في الخارج، وكذلك حماية إنجازات التعاون بين الصين والدول الأخرى، كما أن الصين لا تحمل أي عداة تجاه المسلمين الصينيين والإويغور.



تابع ملحق رقم (2)

الخطاب الوارد من مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بشنغهاي



中阿改革发展研究中心
مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية

(3) تلتزم الصين بعدم الانحياز، ونريد تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع روسيا باستمرار، ولكن لا نسعى للوحدة أو التحالف مع روسيا.

(4) إن هدف مبادرة الحزام والطريق هي تحقيق الأهداف التنموية المشتركة بين الصين والدول الأخرى، وتحقيق التعاون العملي والنمو المستمر، إن الطريق سليم وتنموي. ليس هدفها التصدي للقوى الخارجية أو الحد من نفوذ الدول الأخرى أو حتى إسقاط الدول الأخرى.

وأخيراً، أتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح، وأن تتال درجة الدكتوراه بامتياز.

أ.د. وانغ فوانجدا (محفوظ)



المدير التنفيذي لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية